البرنامج التنفيذى
لتخطيط السياسة الزراعية العامة

للمهندس الزراعى سيد مرعى
وزير الزراعة بالإقليم المصرى

إن إعداد المشروعات وتطويرها لتكون متلائمة مع مقتضيات البيئة والظروف المحلية ، ومتمشية مع الإمكانيات المادية والبشرية ، لمن الأمور التى تعنى بها الدولة ، وتضع خطوطها الرئيسية وخطواتها التفصيلية ، حتى تستكمل صورتها النهائية ، ولا تضن فى سبيل تنفذها بأى مجهود ، حتى تحقق الأغراض العملية المنشودة منها .

فإذا ما اتجهت دولة زراعية كالإقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة — تعدّ الزراعة فيها دعامة بنيانها الاقتصادى — إلى الأخذ بأسباب التصنيع ، لاستغلال كافة مصادر ثروتها الطبيعية استغلالا كاملا ، وتنويع موارد دخلها وتنسيقها ، فإنها يجب أن تعمد إلى تنسيق المشروعات الزراعية والصناعية التى تتضمنها برامجها وفق نظام متناسق متكامل بحيث لا يطغى اتجاه على آخر .

ولما كانت وزارة الزراعة قد قامت فى خلال الأعوام السابقة ، بتنفيذ عدة مشروعات تناولت نواحى مختلفة من القطاع الزراعى ، إلا أن اهتمام البلاد خلال الفترة الأخيرة بميدان الصناعة ، وما رسم له من برنامج محدد الأهداف ، يتضمن الأسس والتفاصيل ومراحل التنفيذ ، دعا الوزارة إلى إعادة النظر فى الدور الذى يجب أن تقوم به فى استغلال جميع الإمكانيات الزراعية لتصل إلى الطاقة الانتاجية الكاملة ، وتنسيق شتى فروع الاستغلال ، داخل إطار واحد ، يهدف إلى زيادة الدخل الزراعى العام ، بحيث تتمشى النهضة الزراعية جنبا إلى جنب مع النهضة الصناعية ، دون أن تتعرض البلاد للهزات الاقتصادية التى تنتج عن زيادة دخل المشتغلين بالقطاع الصناعى ، واجتذاب العاملين بالزراعة إليه ، وعدم مسايرة الإنتاج

الزراعى لهذا التقدم وقصوره إلى حد ما عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة المترتبة على زيادة القدرة الاستهلاكية للمشتغلين بالصناعة ـ الأمر الذى قد يعقبه انتكاس فى النهضة الإنتاجية التى تبغيها البلاد .

لهذا رأينا وضع برنامج له هدف معين ، يرسم سياسة المستقبل فى النهوض بالإنتاج الزراعى بجميع أشكاله وصوره وأغراضه ، ويتضمن مشروعات تنفيذية مرتبط بعضها بالبعض الآخر فى رباط وثيق ، وتنسيق متكامل ، ويشمل جميع مقومات الإنتاج بحيث تتفاعل كلها بطريقة تؤثر تأثيراً ايجابيا فى كافة القطاعات الزراعية فتدفعها دفعاً متوازنا يرقى الانتاج الزراعى : بشطريه النباتى والحيوانى درجات ثابتة تتلاقى فى النهاية مع البرامج الصناعية التى شرعت الدولة فى تنفيذها .

وقد كانت الخطوط الرئيسية للسياسة الزراعية التى تقدمت بها موضع دراسات مستفيضة من اللجان المخصصة التى شكلت بالوزارة وضمت رجال البحث بها وبالجامعات والهيئات الزراعية الأخرى لرسم تفاصيل هذا البرنامج والخطوات التى تتبع فى التنفيذ والوسائل المؤدية إلى تحقيق الأهداف .

وقد تناول البرنامج علاقة الزراعة بالتربة ، وهى الأساس الذى ترتكز عليه زيادة الإنتاج ووفرته .

وتختلف الأراضى الزراعية التى يمكن تناولها بالتحسين ، فمنها أراض ضعيفة الإنتاج ، ولكنها تفتقر إلى عنصر أو أكثر من عناصر الخصب كالتسميد ، أو تسوية الأرض ، أو الصرف الجيد ، ولا يتكلف إصلاحها إلا جهداً يسيرا لتغل غلة اقتصادية تقدر بنحو ١٥ — ٢٠ ٪ وهذه تعادل زراعة نحو مليون فدان من الأراضى الجديدة .

ومنها أراض بور تتخلل الأراضى الزراعية بالرغم من توافر المرافق العامة حولها ، ولكنها تركت بورا لسبب أو لآخر ، وهذه تمكن خدمتها وزراعتها خلال فترة وجيزة مع قليل من التوجيه الفنى السليم وتقديم المعونة بأية صورة من الصور إذا استلزم الحال ذلك .

ومنها أراض بور متاخمة للوادى ، ولكنها تتطلب إنشاء مختلف المرافق بها حتى يمكن استغلالها والإفادة منها فى زيادة الرقعة الزراعية ، وهذه العمليات تستنفد كثيرا من الجهد والمال ، وتستغرق وقتا طويلا فى إصلاحها واستزراعها ، وعلاوة على ما تحتاج إليه من كميات كبيرة من مياه الرى يمكن توجيهها إلى الأراضى البور المتخللة للأراضى الزراعية ، غير أن ذلك لا يمنع من السير فى برنامج استصلاح مثل هذه الأراضى سيرا وئيداً ، معتمدا على تمويل القطاع الأهلى قبل القطاع الحكومى ، وأن توفر الحكومة جزءاً كبيراً من جهودها وأموالها لتوجهها وتصرفها إلى تحسين الأراضى المزروعة والأراضى الضعيفة الإنتاج والأراضى البور التى تتخل الأراضى الزراعية ، أسوة بما قامت به هولندا وهى الدولة التى تحتاج إلى زيادة رقعتها المزروعة ، فإنها عمدت فى الفترة الأخيرة إلى العمل على تحسين الأراضى الزراعية وزيادة غلتها .

ورغم أن تحسين الخواص الطبيعية للتربة يرتبط ارتباطا وثيقا ويعتمد بصفة أساسية على إصلاح شبكة الصرف ووسائله وضبط مياه الرى ، إلا أن حالة الصرف قد بلغت حداً من الخطورة بحيث أصبحت عاملا من عوامل خفض الإنتاج ، ويجب البدء فى تحسين الصرف ، نظرا إلى ما أثبتته البحوث والتجارب من أن الأراضى الجيدة الصرف تزداد غلتها بما لا يقل عن ٣٠ ٪ من محصولها ، فإذا صحب ذلك حسن أداء العمليات الزراعية وإتقانها ، ارتفع إنتاجها ارتفاعا كبيراً ، وعلى العكس إذا أهمل الصرف ساءت صفات التربة وانحط إنتاجها ، وهذا لا يجدى معه ما يبذل من جهود أخرى : أى أن تعميم الصرف والعناية به يزيد الإنتاج الحالى بما يوازى ثلث حصيلة الأراضى المزروعة ، وهذا يعنى الحصول على غلة نحو مليونى فدان فى حدود الإيراد المائى الحالى .

لذلك قامت وزارة الأشغال بدراسة كاملة لجميع المصارف الرئيسية والفرعية والحقلية وأعماقها وما يجب تعميقه منها ، وما يلزم إنشاؤه من مصارف جديدة ، وتقوية محطات الصرف الحالية ، وإنشاء المحطات الجديدة التى يستلزمها تحسين وسائل الصرف .

وقد انتهت وزارة الأشغال إلى أن تعميم المصارف المغطاة يفضل المصارف

المكشوفة تحت الظروف المحلية ، نظرا إلى أن البلاد تعتمد على رقعة زراعية محدودة ، وهذه الحالة لايجوز معها بأى حال من الأحوال التفريط فى نحو ١٢ ٪ من المساحة المزروعة ، وهى التى تشغلها المصارف المكشوفة ، وبذلك يمكن تعميم الصرف الحقلى المغطى مع توفير ٤ مليون فدان تقدر قيمتها بنحو ٢٠٠ مليون جنيه ، فضلا عن تفادى تمزيق أوصال الملكيات الصغيرة .

وقد تضمن تقرير وزارة الأشغال دراسات وافية لحالة الرى والمقننات المائية لارتباطها بكميات المياه التى يمكن توفيرها لرى الزراعات والمساحات المختلفة وخاصة فى فترة الصيف الحرجة التى يشتد فيها الإقبال على مياه الرى ، بينما يشح الإيراد الطبيعى لنهر النيل .

وقد أوضح التقرير أنه يمكن سد هذا العجز عن طريق الاستفادة بمياه الصرف فى الوجه القبلى وفى المنطقة الجنوبية من مصر السفلى .

ولما كان استمرار تسرب مياه الرى ومياه الفيضان إلى باطن الأرض يضمن مورداً ثابتا ومستمراً مما يجعل الاعتماد على استخدام الآبار الارتوازية للافادة من المياه الجوفية ، أمراً ميسوراً ومؤكداً بحيث لايخشى من نقص كميات المياه المخزونة فى حالة التوسع فى استعمال هذه المياه ، فإن وزارة الأشغال تعتزم إقامة محطات للمياه الجوفية (على مقربة من محطات الصرف) ينتفع بها فى فترة الصيف الحرجة التى سبقت الإشارة إليها ، وتوفير فائض من مياه الرى يمكن استخدامه فى التوسع الزراعى . وتقدر كمية المياه الجوفية التى يمكن الحصول عليها من هذا المورد بنحو ١١٥٢ مليونا من الأمتار المكعبة يمكن استغلالها فى التوسع الصيفى بمساحة قدرها ٢٨٣٠٠٠ فدان .

وقد تناول البرنامج الزراعى وسائل التوسع فى استعمال الخدمة الآلية فى الزراعة وبين مدى أثرها فى توفير الوقت والجهد والمال واتقان العمليات الزراعية بما يرفع من عائد الأرض ، ويحفظ للحيوان الزراعى صفته الأساسية فى إنتاج اللبن واللحم .

كما تناول البرنامج مشكلة تفتيت الملكية وما يترتب عليها من خفض فى الإنتاج ورسم خطة للتغلب على آثارها الموروثة منذ زمن بعيد بحيث يمكن تجميع الزراعات

ـ دون مساس بالملكية ـ واستغلالها فى دورة منتظمة تسرى على زمام القرية كل منها بحسب تخطيطها وظروفها والمحصول الأساسى الذى يزرع بها ، فيسهل إجراء عمليات الخدمة الزراعية وتذليل كثير من العقبات التى يصادفها صغار الملاك والمستأجرون فى تسويق حاصلاتهم للنهوض بالإنتاج والدخل الزراعى العام .

وقد تضمنت السياسة الزراعية وسائل تعميم التقاوى المنتقاة فى كافة المحاصيل وإحلالها محل المتدهور من أصنافها عن طريق إكثار تقاويها فى حقول الوزارة وفى الأراضى الحكومية الأخرى وأراضى الهيئات الزراعية وخاصة أراضى الإصلاح الزراعى للحصول على أكبر قدر من التقاوى التى يمكن أن توزع على الزراع ضمن برنامج زمنى محدد الخطوات ، بحيث تعمر كافة المزروعات والمساحات مرة كل ثلاث سنوات بالتقاوى المجددة باستثناء الأرز الذى تجدد تقاويه سنويا ، والقطن الذى تجدد تقاويه مرة كل خمس سنوات . أما بالنسبة لمحصول الذرة فستتوسع وزارة الزراعة فى إنتاج الهجن بحيث تكفى لتغطية ثلث مقرر الإقليم المصرى بعد خمس سنوات مع الاستمرار فى إنتاج تقاوى الذرة الأمريكية البدرية بكميات وافرة تفى بحاجة باقى الزراع .

ولم تغفل تلك السياسة دور تنويع الحاصلات الزراعية فى تحقيق توازن بالإنتاج الزراعى ، وهذا لا يعنى إغفال شأن القطن كمحصول رئيسى للبلاد يشغل ذلك المركز المرموق فى الاقتصاد القومى ، بل يقضى التوسع فى زراعة أشجار الفاكهة بإنتاج شتلات تكفى لزراعة مساحة ألف فدان ستخصص ثمارها للتصدير والتصنيع ، وكذلك بإنتاج أصناف من الخضر للأغراض نفسها ، هذا بخلاف زراعة ٥٠,٠٠٠ فدان من نباتات التيل لسد حاجة البلاد من الغبوّات المختلفة .

ولا يمكن إغفال ما تسببه الآفات للحاصلات الزراعية المختلفة من أضرار وخسائر تبلغ نحو ٦٠ مليونا من الجنيهات سنويا يخسرها الاقتصاد القومى نتيجة للتلف الذى يصيبها سواء أكان فى الحقل أم أثناء التشوين والخزن .

ولقد كان من أثر ازدياد الوعى الزراعى وتقدير الزراع للخسائر الكبيرة التى تصيبهم من جراء إهمال الوقاية والعلاج ، والإقبال على استعمال المبيدات الحديثة للحد من الأضرار التى تسببها الآفات الزراعية ، كان ذلك حافزاً لأن يتضمن

البرنامج الخطوط الرئيسية والتفصيلية لمقاومة الآفات على مدار السنة ، ويتناول جميع الحاصلات الزراعية ، وذلك بإنشاء جمعيات تتخصص لعلاج الآفات تحت إشراف الوزارة وإرشاداتها ، وتتزايد أعدادها تدريجا جنبا إلى جنب مع أعمال المكافحة الحكومية إلى أن تغطى أعمال المكافحة جميع المساحة المزروعة فى مدى خمس سنوات ، ثم تحل الجمعيات التعاونية محل اللجان الحكومية نهائيا فى مدى الثلاث سنوات التالية أى بعد ثمانى سنوات من بدء التنفيذ ، بحيث تصبح أعمال المكافحة أهلية وتابعة للإشراف الحكومى .

والثروة الحيوانية ، التى تمثل فى مجموعها أكثر من نصف الثروة الزراعية للبلاد رسم لها الطريق الذى يمكن به تغيير الأبقار البلدية بأخرى أجنبية مؤقلمة من التى ثبت تفوق تربيتها فى مصر واستجابتها لظروف البيئة المحلية ، وتدبير طلائق الجاموس التى تحمل صفات إنتاجية عالية بالأعداد الكبيرة التى تسمح بإنتاج إناث لها تلك الصفات ، ورفع مستوى الأغنام المحلية عن طريق تدريجها بالسلالات الأجنبية الممتازة لتحسين خواص الصوف وزيادة كمية اللحم ، وما يعقب ذلك من انقلاب شامل فى إنتاج اللبن واللحم ، والوفاء بجزء كبير مما تحتاج إليه البلاد من هاتين المادتين الأساسيتين فى غذاء الشعوب .

هذا بجانب البرنامج الذى وضع لوقاية الحيوان الزراعى مما يتعرض له من آفات وأوبئة ، وتدبير وسائل العلاج وأدواته ، وذلك بالتوسع فى إنشاء مراكز لرعاية الحيوان فى الريف ، ترعى الوحدة منها ٢٠,٠٠٠ رأس من الماشية ، بخلاف أنواع الدواجن بحيث يصبح عددها ٣٢٩ مركزاً منتشرة فى أنحاء البلاد خلال السنوات الست القادمة .

ولما كانت الظروف الجوية والبيئة تتباين تباينا كبيراً فى المناطق المختلفة ، وتتغير تبعاً لذلك الاحتياجات والمشكلات التى تواجهها وتسودها ، وهذا مما يستلزم زراعة وتربية أنواع وأصناف وسلالات تتلاءم مع الظروف الخاصة بكل منطقة فإن السياسة الزراعية حرصت على إنشاء محطات بحوث وتجارب إقليمية موزعة فى مختلف جهات الإقليم المصرى لإجراء شتى البحوث بدلا من تركيزها فى الوزارة لكى يعمل الإخصائيون تحت الظروف البيئية المحلية التى ينتجون لها الأصناف .

والسلالات ، ولتكون حقولا للتجارب ومزارع للإكثار ، وعاملا من عوامل تذليل المشكلات الزراعية المحلية .

وقد تعرض البرنامج فى كثير من موضوعاته إلى أن خدمات وزارة الزراعة وإرشاداتها لا يمكن أن تحقق الفائدة منها مالم تصل إلى مستوى صغار الزراع فى سهولة ويسر ، وأن الدور الذى يمكن أن يؤديه فى المجال كل من بنك التسليف الزراعى والتعاونى والجمعيات الزراعية التعاونية ، لدور جليل الشأن ينعكس أثره على الزراع بأعظم الفوائد ، وهذا يستوجب إعادة النظر فى الخدمات التى يؤديها كل منهما ، بحيث تصبح رسالتهما تنفيذية ومكملة للدور الذى تقوم به وزارة الزراعة وتطويرها وربطهما ربطا كاملا بالبرنامج الزراعى ، وبذلك يمكن تحقيق ثورة زراعية شاملة مع إجراء تغيير واضح فى نظام الخدمات التى تؤديها وزارة الزراعة لكسب ثقة أهل الريف ، وجعلهم يؤمنون بالرسالة التى تؤديها الوزارة ، وعلى أساس هذه الثقة تمكن إقامة صرح الإرشاد الزراعى على قواعد سليمة تلقى استجابة كاملة من المزارعين .

وقد اعتبرت السياسة الزراعية أن الوحدة الزراعية مازالت أساسا لنشر الخدمات التى تؤديها وزارة الزراعة فى صميم الريف ، وتعتبرها مركزا للاشعاع يمكن للفلاح الصغير الإفادة منها فى الحصول على حاجته من التقاوى والمبيدات الكيميائية وأدوات العلاج والطلائق الممتازة فى تلقيح مواشيه ، كما يجد من الدواجن المرباة والمناحل التى تنشأ بمزرعة الوحدة عونا على تحسين إنتاجه فى هذه النواحى ، لذلك فقد نص البرنامج على استكمال الوحدات لكل هذه النواحى مجتمعة .

ولما كانت البلاد تتمتع بساحل يمتد شمالا وشرقا على الحدود المصرية بنحو ١٤٠٠ ميل ، كما يوجد على الشاطىء الشمالى عدة بحيرات تعتبر من أفضل مرابى الأسماك فى العالم ، كما أن نهر النيل غنى بأسماكه ، لهذا عنى البرنامج الزراعى بالنهوض بالثروة المائية فى البلاد ووضع الأسس التى يجب اتباعها لا كتشاف مواطن الأسماك فى البحار وتنظيم الوسائل للارتقاء بحرفة الصيد حتى تستطيع أن تساير مثالها فى البلاد الأجنبية لتوفير مصدر من مصادر الغذاء البروتينى الحيوانى للشعب

وأخيراً وقد ألم البرنامج بشتى النواحى الزراعية التى يمكن لوزارة الزراعة أن تعمل فى ميدانها ، فإنها لم تغفل ناحية الصناعات الزراعية سواء فى القطاع الحكومى أو القطاع الأهلى لتصنيع الحاصلات الزراعية والحيوانية ، وما ينتج من المصايد لطرق آفاق جديدة فى الصناعة تمكن الإفادة منها فى تنظيم الاستهلاك المحلى وتصدير الفائض إلى الخارج .

وإننى إذ أتقدم بالبرنامج التفصيلى للقطاع الزراعى فى السنوات القليلة القادمة لا يفوتنى أن أضع فى إطار هذا البرنامج السياسة الزراعية الآجلة للدولة ، التى تشمل الخطوات الواجب اتباعها نحو الهدف فى تمهل وتدرج حتى لا يترتب على تنفيذها دفعة واحدة عدم استجابة الزراع والزراعة إلى تحقيق أهداف هذا البرنامج ، بل إنه من الضرورى أخذها تدريجاً وفى تؤدة حتى يمكن استكمال الصورة التى يجب أن تكون عليها الزراعة المصرية فى المستقبل .

وبذلك أرجو أن أكون قد وفقت فى رسم سياسة مستقبلة واضحة المعالم لما يجب أن يتبع فى القطاع الزراعى .

وإنى أنتهز هذه المناسبة فأنوه بالمجهود الكبير الذى بذله أعضاء لجان البرنامج والذين قاموا بإعداد تفاصيله ، وأوضحوا الطريق إلى تنفيذه .

الخضراوات وقيمتها الغذائية

اتضح أن متوسط استهلاك الفرد فى مصر من الخضروات هو ٥٨ كيلوجراما فى العام مقابل ١٧٠ كيلوجراما من الخضر يستهلكها الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا يزال علماء التغذية هناك يعملون على زيادة استهلاك الفرد الامريكى بمقدار ٢٥٪ لكى يصل استهلاكه السنوى إلى ٢١٢,٥ كيلوجراما ، والواجب يحتم علينا أن نعمل على ان يصل استهلاك الفرد إلى هذا المقدار .